

Distr.: General
13 July 2018
Arabic
Original: English



الجمعية
المجلس

الدورة الرابعة والعشرون

كينغستون، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٨

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت للجمعية*

تقرير اللجنة المالية وتوصياتها

البند ١٣ من جدول الأعمال المجلس

تقرير اللجنة المالية

تقرير اللجنة المالية

أولا - مقدمة

١ - عقدت اللجنة المالية، خلال الدورة الرابعة والعشرين للسلطة الدولية لقاع البحار، ثماني جلسات في الفترة من ٩ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٨. وفي ١٣ تموز/يوليه، عقدت اللجنة المالية واللجنة القانونية والتقنية جلسة مشتركة ضمن إطار غير رسمي.

٢ - وشارك أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم في الجلسات المعقودة خلال الدورة الرابعة والعشرين: فريدا ماريا أرماس - فيرتر، ودنكان م. لافي، وقسطنطين ج. مورافيوف، وهيروشي أونوما، وديدي أورتولاند، وأندري برزيتشين، وكيري - آن سبولدينغ، وأهيو سورناراجا، ورينالدو ستوراني، وزي سون، وبي مين ثين، وأوماسانكر يالدا، وديفيد ويلكينز، وكينيث يونغ. وأبلغ جيمس نديرانغو واويرو الأمين العام بأنه لن يكون قادرا على حضور الجلسات.

٣ - وفي ٩ تموز/يوليه ٢٠١٨، أقرت اللجنة جدول أعمالها (ISBA/24/FC/1) وأعدت انتخاب السيد أندري برزيتشين رئيسا، والسيد بي مين ثين نائبا للرئيس.

ثانيا - تنفيذ ميزانية الفترة المالية ٢٠١٧

٤ - تلقت اللجنة تقريرا عن تنفيذ ميزانية ٢٠١٧ (ISBA/24/FC/9) وفق الصيغة الجديدة القائمة على البرامج والمستحدثة في ميزانية ٢٠١٧. ويظهر التقرير معدّل تنفيذ نسبته ٨٧,١ في المائة. وطلبت اللجنة وتلقت إيضاحات بشأن جملة المسائل من قبيل نقص الإنفاق عموما، بما في ذلك الإنفاق على

* ISBA/24/A/L.1



الرجاء إعادة استعمال الورق

180718 170718 18-11682 (A)



الأثاث، وتنفيذ مجموعة عناصر الأجر، والسفر في مهام رسمية، والمشاركة في مختلف الخدمات المشتركة للأمم المتحدة، وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الذي سيكون متبوعا بتطوير نظام مركزي في مجال تخطيط الموارد. وأحاطت اللجنة علما بالتقرير المتعلق بأداء الميزانية للفترة المالية ٢٠١٧.

ثالثا - استعراض تكاليف خدمات المؤتمرات وتنفيذ تدابير أخرى لتحقيق الوفورات

٥ - تلقت اللجنة تقريرا مفصلا عن تدابير تحقيق الوفورات، بما في ذلك التدابير الشاملة التي أفضت إلى تحقيق وفورات في تكاليف المؤتمرات بنسبة ٢٠ المائة خلال الدورة الرابعة والعشرين (ISBA/24/FC/8). وأنتت اللجنة على الأمين العام لجهوده وإنجازاته في مجال اعتماد تدابير هامة لخفض التكاليف، ولا سيما التدابير الهادفة إلى التقليل من تكاليف خدمات المؤتمرات، وشجعت على الاستمرار في اتخاذها. وأوصت اللجنة، على وجه الخصوص، باستكشاف إمكانية العمل من خلال مكتب الاتصال في نيويورك لشراء تذاكر الطيران من وكالة الأسفار التي تعتمدها الأمم المتحدة، وذلك بغية الاستفادة من سوق تنافسية أوسع.

٦ - وأعربت اللجنة عن ارتياحها لاستخدام الترجمة الشفوية من بعد، وطلبت مع ذلك إدخال بعض التحسينات التقنية. وفي ضوء ما يمكن تحقيقه من وفورات كبيرة في التكاليف، أوصت اللجنة بأن تعاود الجمعية والمجلس النظر في إمكانية استخدام خدمات الترجمة الشفوية عن بُعد في اجتماعاتهما إذا كان من الممكن حل المشاكل التقنية المتبقية، بما في ذلك جودة هذه الترجمة.

رابعا - حالة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٧ - زُودت اللجنة بتقرير عن التقدم الذي أحرزته السلطة الدولية في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (انظر ISBA/24/FC/6). وأحاطت اللجنة علما بأن البيانات المالية قد أُعدت، لأول مرة، بامتنال تام للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وذلك بتطبيق المعايير المتعلقة باستحقاقات الموظفين والإفصاح عن الأدوات المالية والأصول غير الملموسة. وأحاطت اللجنة أيضا علما بالخطة التي تهدف إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بالكامل خلال فترة السنتين ٢٠١٩-٢٠٢٠، وذلك من خلال بحث الخيارات المتعلقة إما بإدخال التحسينات اللازمة على البرمجيات القائمة أو بالتحوّل إلى العمل بمنصّة مدججة ضمن نظام مركزي لتخطيط الموارد.

خامسا - تقرير مراجعة الحسابات الذي أعدته شركة إرنست آند يونغ عن حسابات

السلطة الدولية لقطاع البحار لعام ٢٠١٧

٨ - أحاطت اللجنة علما بتقرير شركة مراجعة الحسابات وبما أبدته من رأي مفاده أنّ البيانات المالية للسلطة الدولية لقطاع البحار تعكس بشكل دقيق وسليم وضعها المالي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وأخذت اللجنة أيضا علما بالأداء المالي للسلطة وبتدفقاتها النقدية للسنة، وذلك عملا بنظام السلطة المالي وامتثالا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

- ٩ - وأعربت اللجنة عن ارتياحها لجودة تقرير مراجعة الحسابات وعرضه الواضح، وأيضا لرسالة الإدارة التي قدّمتها لأول مرة وحددت بما بعض أوجه القصور في هيكل نظام المراقبة الداخلية. وذكر الأمين العام أنّ العمل يجري بالفعل على اتخاذ إجراءات لتحسين من قبيل التسوية الشهرية للأموال.
- ١٠ - وفيما يتعلق بالمتأخرات المستحقة منذ فترة طويلة وبالمخصصات المشكوك في تحصيلها، اتفقت اللجنة مع الأمين في القول، المخالف لتوصية شركة مراجعة الحسابات، بأنّ الاشتراكات المقررة غير المسددة لا يمكن شطبها لأنها ديون والتزامات سيادية من جانب أعضاء السلطة. ومع ذلك، أبرزت اللجنة قلقها إزاء المتأخرات التي بلغت مرحلة جعلت الشركة المراجعة للحسابات تشك في سلامة حسابات السلطة. وفي هذا الصدد، أعادت اللجنة التأكيد على أهمية دفع الاشتراكات المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد. وشكل تحلّف ٥٢ دولة من الدول الأعضاء عن السداد منذ أكثر من عامين مصدر قلق خاص لأنّ السلطة ملتزمة ببرامج استراتيجية حيوية من أجل تنفيذ ولايتها. وعلاوة على ذلك، لاحظت اللجنة أنّ الدول الأعضاء التي عليها متأخرات لأكثر من عامين تفقد حقوقها في التصويت، وأنّ التزايد المستمر لهذه الأعداد يُشكّل بالنسبة للسلطة مصدر قلق كبير فيما يتعلق بالسياسات. وقد أُشير إلى جدوى تعيين جهة تنسيق في نيويورك تكون مسؤولة عن إذكاء الوعي لدى الدول بشأن ضرورة تسوية متأخراتها.
- ١١ - وأثنت اللجنة على الأمين العام لأجل سجلات السلطة المحاسبية السليمة، وذلك على نحو ما أبرزته الشركة المراجعة للحسابات في تقريرها.
- ١٢ - وشكرت اللجنة الأمين العام على المعلومات الإضافية التي قدمها.

سادسا - حالة صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة وصندوق التبرعات الاستثمارية لدعم مشاركة أعضاء مجلس السلطة الدولية لقاع البحار من الدول النامية في اجتماعات المجلس

- ١٣ - أحاطت اللجنة علماً برصيد صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة البالغ ٨٠٨ ٥٤٩ ٣ دولارات في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (انظر ISBA/24/FC/5)، بما في ذلك الفائدة المستحقة في عام ٢٠١٨ وقدرها ٤٣٣ ٣٢ دولارا، المزمع استخدامها لدعم مشاركة علماء وفنيين مؤهلين من البلدان النامية في البحوث العلمية البحرية والبرامج المعتمدة. وقد بلغ رصيد صندوق التبرعات الاستثمارية، الذي أنشئ في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧، لدعم مشاركة أعضاء مجلس السلطة الدولية من الدول النامية في اجتماعات المجلس مستوى ٦٦٧ ٦٩ دولارا في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.
- ١٤ - واستعرضت اللجنة أيضا الاختصاصات المؤقتة لإدارة صندوق التبرعات الاستثمارية منذ إنشائه، التي صدرت على شكل نشرة للأمين العام (ISBA/ST/SGB/2017/9). وقد أقرّت اللجنة هذه الاختصاصات بعد أن أدخلت عليها تعديلات وقدّمت توصية بشأنها. ولأسباب عملية، نصّت اللجنة على أنّ استخدام الصندوق موجه نحو إتاحة فرص المشاركة في أحد جزأي دورة المجلس. وأوصت اللجنة أيضا بإدراج شرط الإنهاء التدريجي لأية مبالغ متبقية في الصناديق بنهاية عام ٢٠١٩. وأوصت اللجنة كذلك بأن تقوم الجمعية، بعد كل عملية انتخاب لأعضاء المجلس، بتعديل قائمة الأعضاء الواردة في مرفق الاختصاصات المؤقتة. وترد الاختصاصات بصيغتها المعدلة في مرفق هذا التقرير.

سابعاً - حالة صندوق التبرعات الاستثماري المنشأ بغرض تغطية تكاليف مشاركة أعضاء اللجنة القانونية والتقنية من البلدان النامية وأعضاء اللجنة المالية من البلدان النامية في اجتماعات اللجنة القانونية والتقنية واللجنة المالية، والمسائل ذات الصلة

١٥ - أعربت اللجنة عن قلقها العميق إزاء الرصيد السلبي لصندوق التبرعات الاستثماري بمقدار ٤٥ ٢٩٩ دولاراً، قُدِّمَ بالكامل كسلفة من الميزانية العادية للسلطة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (انظر ISBA/24/FC/7).

١٦ - ونظراً لأهمية مشاركة الأعضاء من البلدان النامية مشاركة كاملة في اجتماعات اللجنة القانونية والتقنية واجتماعات لجنة المالية، ولا سيما أثناء وضع لوائح السلطة المتعلقة باستغلال الموارد المعدنية في المنطقة الدولية لقاع البحار، أوصت اللجنة الجمعية والمجلس بأن يطلبوا إلى الأمين العام مضاعفة الجهود من أجل تشجيع أعضاء السلطة، وأيضاً الدول الأخرى والمنظمات الدولية المعنية والمؤسسات الأكاديمية والعلمية والتقنية والمنظمات الخيرية والشركات والأفراد، على تقديم التبرعات.

١٧ - وقد رحبت اللجنة بأن بعض الأعضاء لم يطلبوا المساعدة من الصندوق رغم أنهم مؤهلون لذلك، ودعت الأعضاء الآخرين من البلدان المتوسطة الدخل، القادرين على النسخ على هذا المنوال، إلى القيام بذلك، وشجعتهم بهذا الشأن.

١٨ - ولم تكن الدعوات المتجددة لتقديم التبرعات في عام ٢٠١٧ كافية. وإذا لم يتم التصدي فوراً للحالة الراهنة، فإنّ أعضاء اللجنة القانونية والتقنية وأعضاء لجنة المالية من البلدان النامية، التي تعتمد على المساعدة، لن يتمكنوا من المشاركة في اجتماعات اللجنتين كليهما.

١٩ - ومن أجل التصدي للنقص المتكرر في صندوق التبرعات الاستثماري، طلبت اللجنة إلى المجلس أن ينظر في إمكانية تطبيق أحد الخيارين التاليين:

(أ) مساهمة قدرها ٢ ٥٠٠ دولار في صندوق التبرعات الاستثماري يتم إدراجها إلزامياً في فاتورة رسوم النفقات العامة السنوية الموجهة للمتعاقدين. وسيضمن هذا الخيار توفير شيء من المساهمات للتعويض عن النقص في صندوق التبرعات الاستثماري، ولكنّه، ومن دون توفّر التبرعات الكافية، قد لا يكون كافياً لتلبية جميع طلبات الحصول على المساعدة من الصندوق. ويعكس المبلغ تقريباً نسبة تكاليف العمل المتعلق بالإشراف على أنشطة المتعاقدين، الذي يقوم به أعضاء اللجنة الذين يطلبون المساعدة من الصندوق. وستودع التبرعات في صندوق التبرعات الاستثماري بموجب البند ٧-١ (ح) من النظام المالي للسلطة؛

(ب) القيام، كحلّ مؤقت وعلى أساس طوعي، بإدراج مساهمة إضافية بقيمة ٦ ٠٠٠ دولار أو أقل^(١) في فاتورة رسوم النفقات العامة السنوية الموجهة للمقاولين على أساس اختياري. وستُدْرَج هذه

(١) في الماضي، كان متوسط التكلفة السنوية لتمويل مشاركة الأعضاء من البلدان النامية في اجتماعات اللجنة القانونية والتقنية واللجنة المالية في حدود ١٧٠ ٠٠٠ دولار. ويشكّل مبلغ ٦ ٠٠٠ دولار المبلغ اللازم من كل مقاول لتزويد الصندوق بمبلغ ١٧٠ ٠٠٠ دولار.

المساهمات كتبرعات في صندوق التبرعات الاستثماري. ويحتفظ هذا الخيار بالطابع الطوعي للمساهمات، فيما يتيح "الأساس الاختياري" على الأرجح فرصاً للتبرع للصندوق أكثر مما هو متاح حالياً.

٢٠ - وبدلاً من ذلك، وكحل جذري بالنسبة للفترة المالية القادمة، يمكن تحويل سلفة قابلة للاسترداد بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار من الفائض المتراكم بالميزانية الإدارية للسلطة. ومن الواضح أن هذا الحل غير مستدام وستكون له آثار على الاشتراكات المقررة للأعضاء، وذلك أمر لا يتفق مع السمة الطوعية للتبرعات في الصندوق.

ثامناً - صندوق رأس المال المتداول

٢١ - زُوِّدَت اللجنة بتقرير عن حالة صندوق رأس المال المتداول (ISBA/24/FC/2) مع معلومات مستكملة قَدِّمَتها الأمانة العامة. وقد سجَّل مستوى صندوق رأس المال المتداول زيادةً ليصل إلى ٦٦٠ ٠٠٠ دولار، وكانت آخر زيادة فيه بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار أقرتها الجمعية في عام ٢٠١٦. ويصل مستوى السُّلف الموزَّعة كأَنْصبة مقرَّرة إلى مبلغ ٦٥٩ ٩٩٥ دولاراً. وحتى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٨، كان رصيد صندوق رأس المال المتداول قد بلغ ٥٨٥ ٠٦٧ دولاراً، إلى جانب مبلغ آخر قدره ٩٢٨ ٧٤ دولاراً سيتم تحصيله خلال الفترة الفاصلة بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٠. وقد أحاطت اللجنة علماً بالتقرير عن حالة صندوق رأس المال المتداول.

تاسعاً - حالة النفقات العامة في مجالي إدارة عقود الاستكشاف والإشراف عليها ومدى تعبير تلك النفقات عن التكاليف التي يتم تكبدها بالفعل وفي الحدود المعقولة

٢٢ - تلقت اللجنة، بناءً على طلبها في ٢٠١٧، تقييماً مفصلاً للتكاليف المتكبدة فيما يتعلق بإدارة عقود الاستكشاف والإشراف عليها، وذلك بعد التشاور مع المتعاقدين بشأن التدابير الممكنة لتحقيق وفورات في التكاليف (انظر ISBA/24/FC/3). وذكَّرت اللجنة بأنَّها كانت قد أشارت في عام ٢٠١٧ إلى أنَّها ستوصي على الأرجح بتعديل رسوم النفقات العامة في عام ٢٠١٨.

٢٣ - واستناداً إلى طريقة الاستقراء التقديري التي تستخدمها الأمانة، يبيِّن التقرير تقديرات مستكملة للتكاليف العامة السنوية بمبلغ ٦٣ ٩٠٨ دولارات عن كل عقد، وهو مبلغ يعكس تفاوت مختلف العوامل منذ إرساء العمل بتلك الرسوم في عام ٢٠١٣ (انظر ISBA/19/A/2).

٢٤ - واتفقت اللجنة على أنَّ هناك حاجة إلى زيادة رسوم النفقات العامة. وابتاع نهج تحفظي، وبعد مراعاة أوجه عدم الدقة المحتملة من طريقة الاستقراء التقديري، أوصت اللجنة بمبلغ قدره ٦٠ ٠٠٠ دولار.

٢٥ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة العامة أن تضع منهجية أكثر دقة تستفيد من التطبيق الجاري للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على حسابات الأمانة العامة، وأن تُبلِّغ بحلول موعد الدورة السادسة والعشرين بالتكاليف الدقيقة للإشراف على عقود الاستكشاف وإدارتها حتى تتمكن اللجنة من تناول هذه المسألة تبعاً لذلك. وأوصت اللجنة أيضاً بأن تتم مراجعة هذا المبلغ بمزيد الانتظام وذلك على ضوء البيانات المجموعة والمنهجية المنقَّحة.

عاشرا - القواعد والأنظمة والإجراءات المتعلقة بالتقاسم المنصف للفوائد المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية المستمدة من الأنشطة المنفذة في المنطقة عملا بالفقرة ٧ (و) من المادة ٩ من مرفق اتفاق عام ١٩٩٤

٢٦ - أحاطت اللجنة علما بتقرير الأمين العام (ISBA/24/FC/4) الذي تم فيه تسليط الضوء على تعقيدات وعدد المسائل التي يتعين معالجتها من أجل وضع معايير التقاسم المنصف.

٢٧ - وكسبيل للمضي قدما، طلبت اللجنة إلى الأمين العام إعداد دراسة تتضمن معايير تقاسم مقترحة للنظر فيها خلال الدورة الخامسة والعشرين للسلطة. ووافقت اللجنة على إنشاء فريق غير رسمي يعمل فيما بين الدورات من أجل إحراز تقدم بشأن هذه المسألة الهامة، وذلك بوسائل منها تبادل الآراء في منتدى على الموقع الشبكي للسلطة بشأن العوامل المتعلقة بالاقتصاد الكلي والعوامل القانونية والسياسية. كما طلبت اللجنة إبقاء المسألة مطروحة على جدول أعمالها لدورتها في عام ٢٠١٩، وتخصيص وقت كافٍ للمناقشة في اجتماعها المقبل. ولاحظت اللجنة أهمية المضي قدما وبشكل مواز في تنفيذ المادة ٨٢ من الاتفاقية، مع الحرص في الوقت نفسه على تجنب ازدواجية العمل.

حادي عشر - الميزانية المقترحة للفترة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠

٢٨ - نظرت اللجنة في الميزانية المقترحة للفترة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠ بمبلغ قدره ٩٠٠ ٤٧٠ ١٨ دولار (انظر ISBA/24/A/5-ISBA/24/C/11).

٢٩ - وأعربت اللجنة عن تقديرها لإعداد الميزانية المقترحة بشكل واضح وشامل. وتمثل الميزانية المقترحة زيادة بنسبة ٧,٨ في المائة مقارنة بفترة السنتين السابقة، من ٧٠٠ ١٣٠ ١٧ دولار إلى ٨٥٠ ٤٧٠ ١٨ دولاراً. وهذه الزيادة في القيمة الاسمية تمثل زيادة بنسبة ٢,٥ في المائة في مساهمات الدول الأعضاء في السلطة. وتنطوي الميزانية المقترحة على اعتمادات بمبلغ ٣١٠ ٢٨٨ ١٢ دولاراً لإدارة الأمانة، واعتمادات بمبلغ ٣٠٨٤ ٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف خدمات المؤتمرات، واعتمادات بمبلغ ٣٠٩٨ ٥٤٠ دولاراً لتغطية النفقات البرنامجية.

٣٠ - ونظرت اللجنة في الزيادة في حجم العمل الرئيسي للسلطة، المتمثل في وضع الصيغة النهائية للإطار التنظيمي للتعدين في قاع البحار العميقة وحماية البيئة ووضع الخطط الإقليمية لإدارة البيئة. وأعربت عن ترحيبها بالانخفاض الكبير المسجل في تكاليف خدمات المؤتمرات بنسبة تزيد عن ٢٠ في المائة، وأثنت على الأمين العام لما اتسم به المقترح من شفافية وموثوقية. واستفسرت عن الزيادة في بند الميزانية المتعلق "بالوظائف الثابتة"، من ٦٢٠٠ ٠٠٠ دولار إلى ٤٦١ ١٤٠ ٧ دولاراً، أو ما يعادل نسبة ١٥,٢ في المائة. وطلبت اللجنة توضيحات بشأن بند الميزانية المتعلق "بالمساعدة المؤقتة العامة"، وأكدت الأمانة أنّ اثنين من متطوعي الأمم المتحدة، يعملان على مشروع رقمنة المحفوظات ودعم وحدة تكنولوجيا المعلومات، قد أُدرجا ضمن هذا البند.

٣١ - ولاحظت اللجنة أن إنشاء أربع وظائف عادية جديدة سيتطلب نفقات إضافية بمبلغ ٩٠٠ ٠٠٠ دولار خلال فترة السنتين. وبعد التوضيحات التي قدّمها الأمين العام، أحاطت اللجنة علما بالحاجة إلى تلك الوظائف من أجل تعزيز وتوطيد قدرات السلطة وتمكينها من تلبية الطلبات الجديدة.

- ٣٢ - وطلبت اللجنة توضيحات بشأن الزيادة الكبيرة (٢, ٢٠) في المائة في الاعتمادات المخصصة للسفر في مهام رسمية. وأوضح الأمين العام أن هذا البند قد حُصِّصت له باستمرار اعتمادات ناقصة في الميزانية (٢٨,٣) في المائة إنفاق زائد في عام ٢٠١٧) وأنَّ الزيادة تعكس الحاجة إلى تخصيص ميزانية أكبر للسفر. وأضاف قائلاً إنَّ الممارسة السابقة تتسم بعدم الاتساق لأنَّ السفر كان يُدرج أحيانا في الميزانيات البرنامجية.
- ٣٣ - وطلبت اللجنة أيضا إيضاحات بشأن الخبراء الاستشاريين، والتدريب، والطباعة الخارجية، واللوازم والمواد، والضيافة، وإعادة تصميم موقع السلطة على الإنترنت، ونظام الأمم المتحدة الموحد، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد قدَّم الأمين العام ما يلزم وما يكفي من الردود، ولا سيما فيما يتعلق ببند الميزانية الخاص بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأوضح أنه لم تكن هناك أية نفقات لأنَّ التدريب قد تم تلقيه بالكامل، ولأنَّ بند الميزانية قد تم الاحتفاظ به من أجل تمويل الدراسة الاستقصائية اللازمة لتصميم أو اختيار نظام مركزي لتخطيط الموارد بمكَّن السلطة من إجراء عمليات إدارية ومالية متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
- ٣٤ - وبعد تقديم المعلومات التكميلية، بما في ذلك المعلومات عن الوظائف الأربع المقترحة الجديدة، والمناقشة في اللجنة، زوَّد الأمين العام اللجنة بمقترح ميزانية منقحة للفترة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠ باعتمادات قدرها ١٨ ٢٣٥ ٨٥٠ دولارا (انظر ISBA/24/A/5/Corr.1-ISBA/24/C/11/Corr.1)
- ٣٥ - وقَرَّرت اللجنة أن توصي بالموافقة على الميزانية المقترحة للفترة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠ باعتمادات قدرها ١٨ ٢٣٥ ٨٥٠ دولارا، وهو ما يمثِّل زيادة اسمية بنسبة ٦,٥ في المائة.
- ٣٦ - وأعربت اللجنة عن امتنانها للأمين العام على تقديمه المزيد من التفاصيل والشرح عند الطلب، وأوصت بأن يؤذَّن له بأن ينقل فيما بين أبواب الاعتمادات وأبوابها الفرعية والبرامج نسبة تصل إلى ٢٠ في المائة من مبلغ كل باب وباب فرعي وبرنامج.

ثاني عشر - الجدول الإرشادي للأنصبة المقررة على أعضاء السلطة في الميزانية الإدارية للفترة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠

- ٣٧ - أوصت اللجنة بأنه، تمشيا مع أحكام الفقرة ٢(هـ) من المادة ١٦٠ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ينبغي أن يستند جدول الأنصبة المقررة في الميزانية الإدارية للسلطة الدولية لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ إلى جدول الأنصبة المقررة المستخدم في الميزانية العادية للأمم المتحدة للأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨ وذلك بالنسبة للعام ٢٠١٩، على أن تتم مراعاة الحد الأقصى لمعدَّل الأنصبة المقررة وقدره ٢٢ في المائة والحد الأدنى وقدره ٠,٠١ في المائة، والاختلافات في العضوية، ومساهمة الاتحاد الأوروبي.

ثالث عشر - مسائل أخرى

- ألف - تنفيذ الميزانية في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨
- ٣٨ - أحاطت اللجنة علما مع الارتياح بالتقرير المتعلق بأداء الميزانية في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٨، الذي تضمَّن معلومات إضافية عن التوظيف والسفر وحلقات العمل.

باء - مشروع دار الأمم المتحدة

٣٩ - أحاطت اللجنة علماً بتقرير الأمين العام عن الآثار المترتبة على السلطة من تنفيذ مشروع دار الأمم المتحدة، حيث ورد أن المشاركة في المرحلة الأولى ستكلف مبلغ ٢٤,٦٤٣,٣١ دولاراً مستحق الدفع في عام ٢٠١٨. وطلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يواصل إطلاعها على ما يستجد من تطورات في المستقبل.

رابع عشر - توصيات اللجنة المالية

٤٠ - بناء على ما تقدّم، توصي اللجنة مجلس السلطة وجمعيتها بما يلي:

(أ) الموافقة على ميزانية الفترة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠ بمبلغ ٨٥٠ ٢٣٥ ١٨ دولاراً، وذلك على نحو ما اقترحه الأمين العام (انظر ISBA/24/A/5/Corr.1-ISBA/24/C/11/Corr.1)؛

(ب) الإحاطة علماً مع التقدير بالانخفاض الكبير المسجّل في تكاليف خدمات المؤتمرات ونقل الموارد التي أتاحتها تلك الوفورات إلى برامج السلطة؛

(ج) الإذن للأمين العام بأن يضع جدول الأنصبة المقررة لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ بالاستناد إلى الجدول المستخدم في إعداد الميزانية العادية للأمم المتحدة للأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨ وذلك بالنسبة للعام ٢٠١٩، مع مراعاة أن يكون الحد الأقصى لمعدّل الأنصبة المقررة ٢٢ في المائة والحد الأدنى ٠,٠١ في المائة؛

(د) الإذن للأمين العام، في كل من عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، بأن ينقل فيما بين أبواب الاعتمادات وأبوابها الفرعية والبرامج نسبة تصل إلى ٢٠ في المائة من مبلغ كل باب وباب فرعي وبرنامج؛

(هـ) حتّ أعضاء السلطة على سداد الأنصبة المقررة عليهم في الميزانية في الموعد المقرّر وبالكامل؛

(و) ملاحظة بقلق لتزايد مبالغ الاشتراكات غير المسددة، ومرة أخرى مناشدة أعضاء السلطة أن يسدّدوا في أقرب وقت ممكن اشتراكاتهم غير المسددة من السنوات السابقة لميزانية السلطة، والطلب إلى الأمين العام أن يواصل، في إطار سلطته التقديرية، بذل جهوده لتحصيل تلك المبالغ؛

(ز) حتّ الأعضاء والجهات المانحة المحتملة الأخرى على تقديم تبرعات إلى صندوق الهبات وصندوق التبرعات الاستئماني التابعين للسلطة؛

(ح) الإعراب عن القلق العميق إزاء الرصيد السلبي لصندوق التبرعات الاستئماني المنشأ لتغطية تكاليف مشاركة أعضاء اللجنة القانونية والتقنية من البلدان النامية وأعضاء اللجنة المالية من البلدان النامية في اجتماعات اللجنة القانونية والتقنية واللجنة المالية، والنظر في جدوى أحد الخيارات المبينة في الفقرتين ١٩ و ٢٠ من هذا التقرير؛

(ط) التوصية بزيادة التكاليف العامة السنوية المشار إليها في البند ١٠-٥ من الشروط النموذجية لعقود الاستكشاف من ٤٧ ٠٠٠ دولار إلى ٦٠ ٠٠٠ دولار اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؛

- (ي) معاودة النظر في إمكانية استخدام خدمات الترجمة الشفوية عن بُعد لاجتماعات الجمعية والمجلس إذا كان من الممكن حلّ المشاكل التقنية المتبقية، بما في ذلك جودة هذه الترجمة؛
- (ك) اعتماد اختصاصات صندوق التبرعات الاستئماني لدعم مشاركة أعضاء مجلس السلطة من الدول النامية في اجتماعات المجلس، على النحو الوارد في مرفق هذه التقرير.

المرفق

اختصاصات صندوق التبرعات الاستثماري لدعم مشاركة أعضاء مجلس السلطة الدولية لقاع البحار من الدول النامية في اجتماعات المجلس

١ - عملاً بأحكام النظام المالي للسلطة الدولية لقاع البحار، تم إنشاء صندوق تبرعات استثماري لدعم مشاركة أعضاء مجلس السلطة من الدول النامية.

أولاً - أهداف الصندوق الاستثماري وأغراضه

٢ - طلبت الجمعية، في مقررها ISBA/23/A/13 المؤرخ ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧ والمتعلق التقرير النهائي عن المراجعة الدورية الأولى للنظام الدولي للمنطقة عملاً بالمادة ١٥٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، إلى الأمين العام أن يُنشئ صندوق تبرعات استثماري من أجل تغطية تكاليف مشاركة أعضاء المجلس من الدول النامية في اجتماعه السنوي الثاني.

٣ - ويهدف الصندوق إلى تغطية تكاليف مشاركة أعضاء المجلس من الدول النامية في أحد جزأي الدورة السنوية للمجلس المقرر عقدهما في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ على التوالي، وذلك خلال الفترة التي تشهد عقد اجتماعين اثنين للمجلس في السنة.

ثانياً - الإنشاء

٤ - يُنشأ الصندوق بموجب المادة ٥-٥ من النظام المالي ويُدار وفقاً للنظام المالي للسلطة الدولية، على النحو المنصوص عليه في المادة ٥-٦ من هذا النظام.

ثالثاً - المساهمات في الصندوق

٥ - تُشجّع الدول الأعضاء والمراقبون وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة على المساهمة مالياً في صندوق التبرعات الاستثماري. وقد تشمل الجهات صاحبة المصلحة الأخرى، على سبيل المثال لا الحصر، الدول الأخرى، والأطراف المتعاقدة مع السلطة، والمنظمات الدولية المعنية، والمؤسسات الأكاديمية والعلمية والتقنية، والمنظمات الخيرية، والشركات والأفراد، والمنظمات غير الحكومية.

رابعاً - المكتب المنقذ

٦ - مكتب الخدمات الإدارية بالأمانة العامة هو المكتب المنقذ للصندوق وهو من يقدم الخدمات اللازمة لتشغيله.

خامساً - تقرير عن حالة الصندوق

٧ - يتولى الأمين العام سنوياً تزويد اللجنة المالية بتقرير يتيح لها النظر في استعمالات الصندوق وفي حالته. ويقدم الأمين العام أيضاً تقريراً سنوياً إلى الجمعية عن حالة الصندوق.

سادسا - اختصاصات إدارة الصندوق

٨ - يخضع استخدام الصندوق للشروط التالية:

(أ) تُرسل حكومة الدولة طلبا رسميا، يتضمّن اسم المندوب المراد دعمه، إلى الأمانة العامة في موعد أقصاه ثلاثة أشهر قبل افتتاح اجتماع المجلس المعني. ولا يُنظر في الطلبات التي ترد بعد هذا الموعد؛

(ب) أعضاء المجلس من الدول النامية وحدهم مؤهلون للحصول على الدعم من الصندوق. غير أنّ الأولوية تُعطى، في حالة عدم كفاية المبلغ المتاح في الصندوق للوفاء بجميع طلبات الدعم، لأعضاء المجلس من أقل البلدان نموا. وترد في مرفق هذه الاختصاصات قائمة الدول المؤهلة بحسب تركيبة المجلس لعام ٢٠١٨، وهذه القائمة خاضعة للتقنيح بعد كل عملية م عمليات انتخاب أعضاء المجلس؛

(ج) يُستخدم الصندوق لدعم مشاركة مندوب واحد من وفد دولة نامية عضو في المجلس مؤهلة للحصول على الدعم، وذلك لحضور اجتماع واحد من الاجتماعين اللذين يعقدها المجلس كل سنة، عادة في شباط/فبراير - آذار/مارس وفي تموز/يوليه - آب/أغسطس؛

(د) بالنسبة لكل أعضاء المجلس، يجوز لمندوب واحد فقط الاستفادة من الدعم المقدم من الصندوق؛

(هـ) يقتصر الدعم على دفع تذاكر السفر بالدرجة السياحية وبأقصر الطرق وأكثرها اقتصادا، من العاصمة أو مكان العمل الرسمي، وعلى دفع بدل إقامة يومي لمدة أقصاها خمسة أيام؛

(و) ينبغي للأمين العام إبلاغ الحكومة المعنية بنتيجة الطلب في الوقت المناسب.

٩ - والأموال المتبقية في نهاية عام ٢٠١٩ يتم تحويلها إلى صندوق التبرعات الاستئماني بغرض تغطية تكاليف مشاركة أعضاء اللجنة القانونية والتقنية من البلدان النامية وأعضاء اللجنة المالية من البلدان النامية في اجتماعات اللجنة القانونية والتقنية واللجنة المالية، وبذلك يكون الصندوق قد أُغلق، ما لم تقرّر جمعية السلطة خلاف ذلك.

المرفق

الدول النامية الأعضاء في المجلس في عام ٢٠١٨

ليسوتو	شيلي	ترينيداد وتوباغو	الأرجنتين
المغرب	الصين	تونغا	إندونيسيا
المكسيك	غانا	جامايكا	أوغندا
نيجيريا	فيجي	الجزائر	البرازيل
الهند	الكاميرون	جنوب أفريقيا	بنغلاديش
	كوت ديفوار	سنغافورة	بنما

أقل البلدان نموا الأعضاء في المجلس في عام ٢٠١٨

ليسوتو	بنغلادش	أوغندا
--------	---------	--------